

محكمة دولية

المحكمة الدولية، ملاقياً سوريا وحزب الله في هذا الخيار. كان الأول قوله في 4 آب الماضي، غداة مقابلته الرئيس السوري، إن البعض يستخدم المحكمة الدولية لإثارة فتنة مذهبية. والثاني في 19 آب بقوله إنه يراد من المحكمة الدولية تنفيذ القرار 1559. أما الموقف الثالث، فشق به الطريق إلى شرعية الخوض في إلغاء المحكمة الدولية وتفكيك حرمتها، مقرناً إياه بتوافق اللبنانيين وأولهم الحريري الابن. أولها، إذاً، المحكمة الدولية، وآخرها كذلك.

... ونصر الله للحزب

في اجتماع عقد قبل 20 يوماً، وطبعه الكتمان، شأن معظم اجتماعات قيادة حزب الله، قدّم نصر الله أمام كوادر ذوي مسؤولية رفيعة فيه، مراجعة دقيقة ومهمة لدروس المرحلة الأخيرة والخيارات الجديدة التي يسلكها حزب الله. وأدرجها في ثلاثة مواضيع:

1 - اشتباكات برج أبي حيدر: رأى الأمين العام أن الاشتباكات كانت فخاً نصب للحزب بهدف حرف وجهة المحي الذي يقوده في ملفي شهود الزور والقرار الظني، وبغية إلهائه بمشكلة داخلية أخرى تؤدي إلى توريطة في نزاع داخلي وفي الشارع، وتحديد في أحياء بيروت، اعتقاداً من الفريق الآخر أن ذلك يوجج الفتنة المذهبية، ويغرق حزب الله في مآهات الصراع الداخلي. رغم ذلك - أضاف الأمين العام - تجاوز حزب الله، في تكبيره، الخوف من الفتنة. إلا أنه أشاد بالأداء الذي اضطلع به كوادر الحزب في جبهه ما حدث وتطويره سريعاً، رغم الخسارة التي مني بها حزب الله وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية في الضحايا التي سقطت. كذلك أشاد نصر الله بالأداء المسؤول الذي تمتعت به قيادة الجمعية وتجاوبها الفوري لمعالجة المشكلة، ووضع ما حدث في سياقه الطبيعي بإيصال الأمر إلى الجيش والقضاء. ولاحظ أنه كان هناك دور لجهاز استخبارات دولة عربية، سماها، عمل على افتعال الاشتباكات والتحريض.

2 - القرار الظني: من خلال مجموعة القرائن والمعطيات التي عرضها في مؤتمرات صحافية، وفي الحملات الإعلامية التي قادها، قال نصر الله إن حزب الله استطاع إقناع الرأي العام العربي والإسلامي بأن اتهام عناصر منه باغتيال الرئيس رفيق الحريري، عبر القرار الظني، لا يعود كونه سوى تحقيق أهداف أميركية - إسرائيلية للتأثير على سمعة الحزب كإحدى القوى في مشروع المقاومة في المنطقة. ورأى أن كل الحملات الدائرة في فلك هذا الهدف، ترمي إلى تعمية الرأي العام العربي والإسلامي. تالياً، لن يكون لصدور القرار الظني، أو عدم صدوره، تأثير معنوي على حزب الله، بل إن هذا التأثير يكمن في الخطوات التي ستلي صدور القرار الظني على المستوى الدولي حيال حزب الله الذي لن يتجاوب مع أي مطلب يتصل بهذا القرار، أو بالمحكمة الدولية. وذكر بأن حزب الله أكد، أكثر من مرة، أنه غير معني بالتحقيق الدولي ولا بالمحكمة الدولية.

3 - المحكمة الدولية: لم يعد في الإمكان الاستمرار بالمحكمة الدولية كوسيلة لكشف قتلة الرئيس رفيق الحريري، أو تحقيق العدالة. لا بد من إلغاء هذه المحكمة، والعودة إلى آليات قضائية لبنانية بتوافق الأفرقاء اللبنانيين جميعاً، سعياً إلى معالجة هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

في العبارة الأخيرة كمن سز الموقف، الأقرب إلى اقتراح الحل، الذي كشف عنه جنبلاط قبل ستة أيام، عندما تحدّث عن توافق داخلي يفضي إلى تسوية على إلغاء المحكمة الدولية.

موقع جنبلاط في هذا الخيار، حملة الخميس الماضي 16 أيلول، في حوار مع الزميل مارسيل غانم، على طرح ما لم يسبق أن جهر به أي من المسؤولين والسياسيين، وهو فتح الباب على تسوية يتوافق اللبنانيون من خلالها على إلغاء المحكمة الدولية. كان ذلك ثالث موقف استثنائي للزعيم الدرزي، وهو يُعدّ نفسه للخروج من

تحليل إخباري

الخراب الذي نذهب إليه

عداء عيتاني

يخطئ رئيس الحكومة إن كان يعتقد أن ما يشاهده ويسمعه ويتابعه من أنباء، أو ما ينقل إليه مختصراً، هو مجرد فقاعات إعلامية، أو حديث سياسي سيطوي قريباً وتنتهي مفاعيله بزيارة جديدة إلى دمشق. ويخطئ إن كان يعتقد أن تسوية في سوريا تعني تلقائياً تسوية في لبنان وصمت الأطراف التي ستذكر في القرار الاتهامي للمحكمة الدولية.

يفترض، كما يؤكد من له باع في العمل خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، أن يعلم رئيس الحكومة أن المقاومة لا تنوي أن تنهزم في لبنان، وأن على ذلك مجموعة مترنبات لا بد من السير بها، أو فرضها، أو إقامة تسوية تحفظ للمقاومة ما تريده، وأن يلتزم بها قولا وفعلاً، ولا ينفع أن يكون الالتزام جزئياً.

ويفترض أن يعلم رئيس الحكومة أن محور إيران - سوريا - حزب الله - حماس يعد نفسه منتصراً، أو على الأقل في مرحلة يشهد فيها بداية انهزام خصمه الرئيسي، أي سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وأن الزمن الحالي هو زمن حملة التخليقات جزاء ما تركته هذه السياسة خلال الأعوام التسعة الماضية.

وإن كان لسوريا حساباتها بصفقتها دولة إقليمية، وتتنظر طوال الوقت إلى دورها في المنطقة وموقعها إلى جانب الدول الرئيسية فيها، فإن للمقاومة حسابات أخرى، وهي لا توافق على الاستسهال الذي يتعامل به مع ملفات أساسية في لبنان، وغير لبنان. وهي حين ترى رأس الحكومة يحاول التملص من تعهداته، سراً أو علانية، وحين تسمع من قائد القوات اللبنانية سمير جعجع أمراً باعتقال جميل السيد، فإنها ستتصرف وفق آلية تفهم من لا يريد أن يفهم أن البلاد لا تحكم من معراب، وأن معراب هي جزء صغير، لا بل هامشي، في المعادلة المحلية المذهبية. وإن نفخت القوات وضخت كل أسباب الحياة فيها، فإن الشأن الأمني اللبناني هو قرار مشترك داخلياً. أضف إلى ذلك أن محاولة تقمص شخصية فؤاد السنورة في إدارة الأزمات في البلاد عبر العناد والاعتماد على الخارج وعلى التجييش الطائفي، تدفع إلى خطوات أشد قسوة من تلك التي اعتمدت خلال أيام الرئيس السنورة. وإذا كانت عملية «قطع اليد» في السابع من أيار خفقت إلى «صفحة كف»، فإن عملية «قطع العنق» - إن حصلت - ستطال مباشرة المعندين

بالقرارات والالتزامات التي قد تصدرها المحكمة وكل من يلعب على الوتر المذهبي.

ولن لا يشاء التصديق، عليه أن يراجع أفلام الفيديو المصورة في المطار، تلك التي لم تات عفواً ولا عن طريق الخطأ ولا لمجرد منع الاعتقال عن جميل السيد العائد إلى البلاد في ظل الأجواء المشحونة، بل لتوجيه الرسالة مرة أخرى إلى من يصّر على «الذهاب إلى الحج والناس عائدة». فالحماية الأمنية حصلت كي لا ينسى من يحاول التناسي أن التلطي خلف الطوائف والمشاعر المذهبية يقود البلاد إلى الخراب، وليتذكر أناس كالنائب خالد ضاهر، على سبيل المثال، أنه منذ أسابيع كان يطلب ود بعض الضباط في سوريا عبر أقنية حزب الله.

أما إدارة الصراع عبر إطلاق النار ابتهاجاً بمجيء شخص أو حشد المطلوبين لاستقبال قيادي محلي لبدء مؤتمره الصحافي، فإن في ذلك من اللعب الطفولي الذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من تورط صاحب تيار المستقبل وأبناء عمته في بحر من المطالب الإضافية من قبل المقاومة.

التأخير هنا لن يفيد أحداً. فأولاً، ثمة ملف يجب الوصول فيه إلى نتيجة واضحة، أي ملف شهود الزور، ويجب إحالته أمام المحاكم اللبنانية، وتصفية مفاعيله المحلية والدولية، وتحميل من يظهره التحقيق وتدينه المحكمة مسؤولياته في هذا المجال. وثانياً، هناك القرار الاتهامي الذي يفترض أن يصدر في تشرين الثاني أو آذار من العام المقبل على أبعد حد، ولا يكفي هنا أيضاً ما أفادت به المصادر السعودية من أن التدخل مع الحكومة الفرنسية أدى إلى تأجيل صدور القرار الاتهامي، أما بحث القرار وتحييده عن السياسة، فهو بايدي الأميركيين، وأن الولايات المتحدة لم تتجاوب مع التدخل السعودي. فكل هذا كلام لا يقنع المقاومة، وعلى الحكومة اللبنانية تحمّل مسؤوليتها في هذا الإطار. أما الحلول، فقد تحتاج إلى معجزة. ولكن الذي يعرف المقاومة لا يرى في رئيس الحكومة طفلاً بحجم المعجزة، ولا بد أن يذكر رئيس الحكومة سعد الحريري حين خرج من البلاد بجول في العالم ويسبح، خلال حرب عام 2006، أن في البلاد أناساً فضلوا أن يموتوا وتحترق منازلهم وتهدم قرانهم وتباد ضاحيتهم ويستشهد شبانهم ويسحق عجانهم تحت ردم المنازل والجسور، ولا يستسلمون للعدو أو يبحثون حتى في تسليم سلاحهم، وانتصروا.

علم وخبر

السفارة الأميركية لرعاياها: غادروا لبنان

أبلغت السفارة الأميركية رعاياها في بيروت وجوب مغادرة الأراضي اللبنانية خلال أسبوع بسبب الأوضاع الأمنية في البلاد، وحددت لهم مجموعة من المناطق التي يجب عدم التوجّه إليها خلال هذه الفترة، وذلك من دون أن يوضح المسؤولين الأميركيون لرعاياهم أسباب القلق الأمني.

انشقاق جديد في تيار الانتماء

سيعلن عدد من المسؤولين في تيار الانتماء اللبناني، الذي يرأسه أحمد الأسعد، استقالتهم من التيار في الأسابيع المقبلة، وينوي هؤلاء العمل في إطار الحالة الأسعدية التي كان يرأسها الرئيس الراحل كامل الأسعد.

من يرأس «العرفان»؟

يُتداول اسم رئيس بلدية بطمة في الشوف، الشيخ عامر زين الدين، لشغل منصب رئيس مؤسسة العرفان التوحيدية، بدلاً من الشيخ علي زين الدين الذي هو على خلاف شديد مع النائب وليد جنبلاط، ما أدى إلى وقوع المؤسسة في أزمة مالية. لكن يبدو أن التداول باسم الشيخ عامر زين الدين، ما هو إلا محاولة للتغطية على الاسم الجدي المطروح لرئاسة المؤسسة، وهو الشيخ سامي أبو المنى.

فرع المعلومات ووهاب

تبين أن فرع المعلومات استدعى نحو خمسة عشر رجل دين درزياً للتحقيق معهم بسبب إطلاق عبارات نارية خلال افتتاح مستوصف لتيار التوحيد في بلدة عين جرفا في قضاء حاصبيا، ما دفع الوزير السابق ونام وهاب إلى القول في إحدى مقابلاته التلفزيونية إن منازل رجال الدين الدرزي لها حرمة، ومن «يقترّب منها فسنواتجه».

ما قل ودل

أكد الرئيس سعد الحريري في اجتماعه مع كتلة تيار المستقبل، أول من أمس، ضرورة الابتعاد عن الخطاب المذهبي، وتوجّه خصوصاً إلى الناخبين عمّار حوري ومحمد كبرية، داعياً إياهما إلى ضرورة



التزام هذا القرار. وشدّد الحريري، في الوقت نفسه، على أنه ضبط في مرحلة سابقة المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف ريفي، عن إجراء تشكيلات في المديرية، لكنه سحّث ريفي اليوم على القيام بهذه الخطوة. وأكد الحريري أنه لن يسمح بتحكّي المدعي العام التمييزي، القاضي سعيد ميرزا، مضيفاً أنه كلف الأخير متابعة ملاحقة اللواء جميل السيد.